



آفاق استثمارات القطاع الخاص في سوق العقارات





المقدمة

تشهد المملكة العربية السعودية تحولاً اقتصادياً كبيراً، حيث تلعب استثمارات القطاع الخاص دوراً رئيسياً في تحقيق أهداف رؤية 2030. بفضل الإصلاحات الاقتصادية وزيادة الانفتاح على الاستثمار الأجنبي، ارتفعت تراخيص الأعمال الأجنبية بنسبة 125% في 2023، مع هدف رفع مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 5.7% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2030.

يتركز النمو في قطاعات مثل التجارة الإلكترونية، الخدمات اللوجستية، الرعاية الصحية، والترفيه والتجئة، مما يوفر فرصاً استثمارية كبيرة.

مناخ الاستثمار والفرص

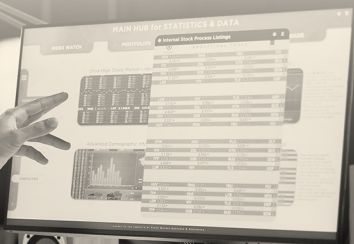
%125

2023

ارتفعت تراخيص الأعمال الأجنبية بنسبة
125% على أساس سنوي في 2023.



هذا النمو مدفوع باللوائح المريحة وخيارات التأشيرة الجديدة.



مناخ الاستثمار والفرص

%5.7

2030

هدف رؤية 2030 هو أن يساهم الاستثمار
الأجنبي المباشر بنسبة %5.7 من الناتج
المحلي الإجمالي بحلول 2030.



%1

2016

حيث ارتفعت النسبة من أقل من 1% في 2016
الي 5.7% بحلول 2030



القطاعات ذات الإمكانات الاستثمارية العالية

30

مليار دولار

بحلول 2030

التجارة الإلكترونية والخدمات اللوجستية:

من المتوقع أن يصل رأس المال الاستثماري في هذا القطاع إلى 30 مليار دولار بحلول 2030.

بفضل ازدياد الطلب علي التخزين والتوزيع ومراكز البيانات.



2. الرعاية الصحية:

العديد من فرص الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المستشفيات والعيادات.

بفضل وجود هذا القطاع أولوية لرؤية 2030، خاصة في المدن الكبرى مثل الرياض وجدة.



3. الترفيه والتجئة:

من المتوقع أن ينمو نشاط سوق التجئة بنسبة 2.7% سنوياً حتى 2027.

بفضل مشاريع مثل القدية والبحر الأحمر تزيد الطلب على التجئة الفاخرة.



%2.7

بحلول 2027

التحديات والفرص في سوق العقارات

التحديات

الضغوط الاقتصادية والمالية

79.7

دولار للبرميل

2023

تظل المالية العامة للمملكة مرتبطة بإيرادات النفط، حيث قدر صندوق النقد الدولي السعر المتعاقد للنفط عند



11.3%

2023

تؤثر أسعار الفائدة العالمية المرتفعة على تمويل العقارات، مما أدى إلى انخفاض المعاملات السكنية بنسبة





التحديات والفرص في سوق العقارات

التحديات

سلسلة التوريد وتكاليف البناء

%15

2023

ارتفعت تكاليف البناء بنسبة
بسبب اضطرابات سلسلة التوريد، مما أثر على
ميزانيات المشاريع الكبرى مثل نيوم والقدية.



تواجه المملكة نقضاً في العمالة الماهرة، مما قد يؤدي إلى
تأخير تنفيذ المشاريع.





التحديات والفرص في سوق العقارات

التحديات

الإسكان الميسر

35%

أوائل 2023

تعاثي الفئات ذات الدخل المتوسط والمنخفض
من تحديات في الحصول على التمويل العقاري،
حيث انخفضت قروض الرهن العقاري بنسبة



شفافية السوق وسهولة ممارسة الأعمال

رغم الإصلاحات، لا تزال بعض الإجراءات التنظيمية معقدة، مما
قد يعيق المستثمرين الدوليين.



يمكن أن يؤدي الارتفاع السريع في المعروض من العقارات،
خاصة الفاخرة، إلى ضغط على عوائد الإيجارات وقيم الأصول.





التحديات والفرص في سوق العقارات الفرص

المناطق الاقتصادية الخاصة

توفر المناطق الاقتصادية الخاصة مثل نيوم ومدينة الملك عبد الله الاقتصادية إعفاءات ضريبية ولوائح مريحة، مما يجعلها جذابة للمستثمرين في القطاعات اللوجستية والتصنيعية.



تساهم هذه المناطق في تحقيق هدف المملكة بأن تصبح مركزاً لوجستياً إقليمياً.





التحديات والفرص في سوق العقارات الفرص

العقارات المستدامة والتكنولوجيا

المشاريع العملاقة مثل نيوم تقود التحول نحو البنية التحتية المستدامة، مما يفتح فرصاً للاستثمار في المباني الخضراء وإدارة المدن الذكية.



30

مليار دولار

بحلول 2030

من المتوقع أن يصل الاستثمار في مراكز البيانات إلى





التحديات والفرص في سوق العقارات الفرص

الضيافة الفاخرة والسياحة

150

مليون سائح

بحلول 2030

تستهدف المملكة استقطاب 150 مليون
سائح سنوياً بحلول 2030، مما يعزز الطلب
على الفنادق الفاخرة والعقارات الترفيهية.



مشاريع مثل البحر الأحمر والقدية تدعم السياحة الفاخرة
والسياحة البيئية.





التحديات والفرص في سوق العقارات الفرص

التوسع السكني في المدن الثانوية

مع تزايد التوسع العمراني، تشهد الخبر وتبوك والمدينة نموًا استثماريًا، مما يوفر فرصًا للمطورين لتلبية الطلب المتزايد على الإسكان متوسط التكلفة.



70%
ملكية المنازل

بحلول 2030

المبادرات الحكومية تشجع مشاركة القطاع الخاص في تطوير مشاريع الإسكان الميسور، بما يساهم في تحقيق هدف





الاستنتاج

على الرغم من التحديات الاقتصادية مثل تقلبات أسعار النفط،

15%

وارتفاع تكاليف البناء

في 2023

35%

وانخفاض الإقبال على
الرهن العقاري

أوائل 2023

فإن الفرص الاستثمارية لا تزال قوية. المناطق الاقتصادية الخاصة، العقارات المستدامة، والضيافة الفاخرة تمثل محاور رئيسية لجذب الاستثمارات، مع تركيز متزايد على التكنولوجيا والطاقة المتجددة. استمرار تحسين بيئة الأعمال سيدعم تدفق الاستثمارات ويعزز النمو المستدام في القطاع الخاص.

انماء
للخدمات
INMAA CONSULTING



شكراً

